

## البنك الدولي: نمو الناتج المحلي الكويتي يرتفع بنسبة 1ر6 في المئة

LOC23:44 | 22/05/2019  
GMT 20:44

# البنك الدولي

## البنك الدولي

من محمد العززي

الكويت - 22 - 5 (كونا) -- قال البنك الدولي اليوم الأربعاء ان نمو الناتج المحلي الكويتي ارتفع بنسبة 1ر6 في المئة لعام 2018 بعد تسجيله انكماشاً في العام الذي سبقه بنسبة 3ر5 في المئة. جاء ذلك في تصريح للمدير الاقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي في مجموعة البنك الدولي عصام ابوسليمان لوكالة الانباء الكويتية (كونا) على هامش مناقشة تقريره نصف السنوي حول اقتصاديات دول مجلس التعاون الذي نظمه المعهد العربي للتخطيط.

وقال ابوسليمان ان هذا الانتعاش في النمو تناوله تقرير البنك الذي حمل عنوان (رأس المال البشري والنمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون). وبيّن ان التقرير تناول اسباب الانتعاش في النمو في الكويت والذي جاء مدعوماً بارتفاع اسعار النفط وزيادة فرص العمل في القطاع العام.

واضاف ابو سليمان ان القطاع المصرفي ما زال في وضع جيد اذ تبلغ معدلات كفاية رأس المال في البنوك 18ر4 في المئة متجاوزاً نسبة 13 في المئة التي يطلبها البنك المركزي اضافة الى محدودية التضخم عند 0ر6 في المئة.

وعزا محدودية التضخم الى تراجع تكاليف الإسكان واستمرار ضعف نمو اسعار الغذاء ومحلي البنك المركزي بالمرونة في الربط الموجه لتشدّد السياسة النقدية بشكل ابطأ من مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي.

ولفت ابو سليمان من جانب اخر الى توقعات بارتفاع النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون بنسبة تزيد عن ثلاثة في المئة العام المقبل بعد تحقيقها نمواً يصل الى 2ر1 في المئة خلال هذا العام. اوضح ان هذا النمو ناتج تطوير اقتصادات المنطقة وفوائدها مبينا ان التشريعات المقترحة والقوانين الحالية تشجع على تنوع الاقتصاد وزيادة دور القطاع الخاص الذي بدوره يعمل على توفير فرص عمل اكثر للمواطنين.

وبيّن ان دور رأس المال البشري الذي يمثل ركنا اساسياً في تقرير البنك لعب دوراً مهماً في رفع النمو الاقتصادي مثل زيادة دور المرأة في النشاط الاقتصادي اضافة الى زيادة دور القطاع الخاص وتحفيزه. واوضح ان دول مجلس التعاون لديها عدة جوانب تحتاج الى زيادة في تحسين رأس المال البشري مثل رفع مستوى الجوانب التعليمية والصحية خاصة الامراض غير المعدية التي تعيق تحسين الاستفادة من المواطنين اصحاب الكفاءات الفنية نتيجة اصابهم بتلك الامراض.

وتشدد على ضرورة تحسين التعامل مع تلك الامراض غير المعدية مبينا ان المشكلة ليست في عدم توافر ميزانية لتحسين هذه الجوانب وانما في كيفية التعامل مع هذه الميزانية والعمل على الحد من زيادة الاصابات بتلك الامراض عن طريق رفع مستوى الوعي الصحي.

وقال ان المصابين بالامراض غير المعدية هم بالنهاية ثروة وطنية يجب الاستفادة منها فلمهم المهندسين والفنيين وغيرهم وهذا يتطلب تحسين جودة الخدمات الصحية للمصابين بهذه الامراض لتستفيد الدولة من هذه الكوادر الهامة.

يذكر ان المعهد العربي للتخطيط نظم اليوم حلقة نقاشية للبنك الدولي لمناقشة تقريره نصف السنوي حول اقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمشاركة عدد من الاقتصاديين والاكاديميين. (النهاية) م

## مشكلة الخدمات الصحية في الكويت ليست الميزانية.. بل كيفية إنفاقها



قال المدير الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي في مجموعة البنك الدولي عصام أبو سليمان ان نمو الناتج المحلي الكويتي ارتفع بنسبة 1.6 في المئة خلال عام 2018 عقب تسجيله انكماشاً في عام 2017 بنسبة 3.5 في المئة. وبين خلال مناقشة التقرير نصف السنوي حول اقتصاديات دول مجلس التعاون الذي اصدره البنك بعنوان «رأس المال البشري والنمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون» خلال غبة رمضانية اقيمت بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط ان الانتعاش في النمو جاء مدعوما بارتفاع اسعار النفط وزيادة فرص العمل في القطاع العام. و اضاف ابو سليمان ان القطاع المصرفي لا يزال في وضع جيد، اذ يبلغ متوسط معدلات كفاية رأس المال في البنوك 18.4% متجاوزة نسبة

13% التي يطلبها البنك المركزي، اضافة الى محدودية التضخم عند 0.6% .  
واكد ان محدودية التضخم جاءت بسبب تراجع تكاليف الاسكان واستمرار  
ضعف نمو اسعار الغذاء، وتحلي البنك المركزي بالمرونة في الربط الموجه  
لتشديد السياسة النقدية بشكل ابطاً من مجلس الاحتياطي الاتحادي الاميركي  
«الفدرالي». ولفت ابو سليمان من جانب اخر الى توقعات بارتفاع النمو  
الاقتصادي لدول مجلس التعاون بنسبة تزيد على ثلاثة في المئة العام المقبل بعد  
تحقيقها نموا يصل الى 2.1% خلال هذا العام .واوضح ان هذا النمو ناتج عن  
تطور اقتصادات المنطقة وقوانينها، مبينا ان التشريعات المقترحة والقوانين  
الحالية تشجع على تنويع الاقتصاد وزيادة دور القطاع الخاص الذي بدوره يعمل  
على توفير فرص عمل اكثر للمواطنين .ولفت إلى أن دور رأس المال البشري  
الذي يمثل ركنا اساسيا في تقرير البنك الدولي لعب دورا مهما في رفع النمو  
الاقتصادي، مثل زيادة دور المرأة في النشاط الاقتصادي اضافة الى نمو دور  
القطاع الخاص وتحفيزه. وأوضح ان دول مجلس التعاون لديها عدة جوانب  
تحتاج الى تطوير لتحسين رأس المال البشري مثل رفع مستوى الجوانب  
التعليمية والصحية، خاصة الامراض غير المعدية التي تعيق تحسين الاستفادة  
من المواطنين اصحاب الكفاءات الفنية نتيجة اصابتهم بتلك الامراض. وشدد  
على ضرورة تحسين التعامل مع تلك الامراض غير المعدية، مبينا ان المشكلة  
ليست في عدم توافر ميزانية لتحسين هذه الجوانب، وانما في كيفية التعامل مع  
هذه الميزانية والعمل على الحد من زيادة الاصابات بتلك الامراض عن طريق  
رفع مستوى الوعي الصحي .وقال ان المصابين بالامراض غير المعدية هم  
بالنهاية ثروة وطنية يجب الاستفادة منها، فمنهم المهندسون والفنيون وغيرهم،  
وهذا يتطلب تحسين جودة الخدمات الصحية للمصابين بهذه الامراض لتستفيد  
الدولة من هذه الكوادر المهمة.